

هكذا اراضي غزيرة المياه بلا فلاحه وزراعة وعدم تملكها لاصحابها يؤدي لأضرار الخزينة والاهلين معاً . استنهضت الحكومة وزملائي الكرام بأن يجري تقسيم الاراضي المذكورة ومياهما على اهالي قصبة معان والبدو بصورة تحفظ حق الطرفين مع اجراء مساعدتهم ماديًا وتأمينهم لفلاحتها وزراعتها وذلك حفظاً لحقوق الاهلين والخزينة معاً .

هذا وانني استلفت انظار مجلسكم العالي طالباً من زملائي الكرام ان يساعدوني وبواقفوني على رأيي بأعطاء القرار بأحالة اقتراحي هذا على الدائرة المختصة لوضع قانون خاص للأراضي المذكورة لاجراء تقسيمها على البدو واهالي معان الذين لا يوجد لديهم ما يقوم بأودهم عن الفلاحة او اي شيء سوى تشغيل اولادهم ورجالهم بالقطار كمال فيه واني واثق جيداً بأن يصادف رأيي هذا عين القبول حرصاً على الاراضي المذكورة وحقوق الاهالي والخزينة معاً وعلى كل الرأي والامر لكم سيدي .

١ كانون الاول سنة ١٩٣٠ عضو المجلس التشريعي
رفيقان المجالي

فقر المجلس طبعه وتوزيعه

نخامة الرئيس - مواضع الجلسة الآتية :

- ١ : جواب الحكومة على سؤال نظمي بك بشأن النظام المالي
- ٢ : الاقتراح المتعلق بمعدل القانون الاساسي

ورفعت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي
عمر زكي

ملحق

السنة الثانية

العدد ٤٠

الجريدة الرسمية

للمجلس التشريعي الأردني

و ١٢ كانون ثاني ١٩٣١

عمان : الاثنين في ٢٣ شباط ١٩٤٩

مذاكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة التاسعة عشرة للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول

هكذا اراضي غزيرة المياه بلا فلاحه وزراعة وعدم تملكها لاصحابها يؤدي لأضرار الخزينة والاهلين معاً .

الجلسة التاسعة عشرة

افتتحت الجلسة التاسعة عشرة للدورة الاعتيادية الثانية للجلس التشريعي الاردني الاول في ٢٠-١٢-١٣٠٠ المصادف يوم السبت الساعة العاشرة برئاسة فخامة الرئيس وحضور اكثريه قانونية .
فخامة الرئيس - يقرأ الضبط السابق .

هجري .

فخامة الرئيس - عندنا جواب الحكومة على سؤال نظمي بك .

نؤتيك بك - ان سؤال حضرة العضو المحترم الاستاذ نظمي بك يتضمن اربعة امور .

الاول : هل الحكومة قننت او اقترت ذلك النظام ومتى ؟

رجعت الى اضبارات المالية والارئاسة فوجدت ان هذا النظام بلغ من قبل فخامة الرئيس الحكومة آنئذ الى فخامة ناظر المالية للعمل به وتطبيقه منذ بداية شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٤ .

الامر الثاني : هل صدق ذلك النظام من لدن سمو الامير المعظم ام لا ؟

لم اعثر على شيء يتضمن رفع هذا النظام لصاحب السمو الملكي الامير المعظم واخذ تصديقه عليه كالانظمة السائرة .

ملحوظات بشأن هذين الامرين : (ان النظام المالي وان كان قد سمي بهذا الاسم الا ان المطلع على مضمونه ومحتوياته يجد انه عبارة عن تعليمات تتبعها دوائر المالية والحاسوب ودوائر الحكومة في معاملاتهم الحسابة وهو مختص بتطبيق الميزانية ومسك الدفاتر وادخال الحسابات في القيود وليس فيه على ما ذكر اي شيء يتضمن حكماً نظامياً بالمعنى المتعارف المقصود .

الامر الثالث : هل يوجد وزير للمالية يدير الان معاملاتها المالية والحسابة ادارة فعلية ويشرف عليها اشرفاً حقيقياً ام كيف الحالة التي تسير عليها الدائرة المالية ومن هو المسئول فعلاً عن اعمال هذه الدائرة ؟

اذكر انني عرضت لمجلسكم العالي عندما كان البحث في موازنة سنة ١٩٣٠-١٩٣١ ان صاحب الفخامة رئيس الوزراء هو وزير للمالية بحسب ارادة تعيين خاصة صادرة بهذا الشأن وان له بطبيعة الحال حق الاشراف على اعمال المالية والذي اعلمه ان اعمال المالية تدار الان من قبل القائم بأعمال مدير الخزينة باسم فخامته والقائم بأعمال مدير الخزينة هو مدير الزادعات .

الامر الرابع : فامعنى المراقبة المالية المنو عنها في الفقرة الاخيرة من المادة (٥) من المعاهدة

أستيلاء وإدارة مباشرة ام في عبارة عن اشورة الوارد ذكرها في المادة (٦) من المعاهدة او عن اشرف فان كانت الاولى الايكون ذلك ما في المبدأ لتدابير الصحيح ولحقوقي المعترف بها عهداً للامانة وان كانت الثانية فمن هو الناظر عن اثاره واثامها الدائرة كما ورد في سوابق الاشاث وكما جاء في المادة (١) من النظام المرفع الذكر ؟

ان مواد الاتفاقية الاردنية - البريطانية على ما اعتقد صريحة لا تحتاج الى تفسير وهي كما بينهم من نصوصها لا يمكن ان تتضمن معنى الاستيلاء والادارة المباشرة ومتى قلت ذلك لاتبقي حاجة للبحث عن هذا الامر الرابع .

اما الفقرة الاخيرة منه فقد ورد الجواب عليها ضمن الجواب على الامور الثالث .

نظمي بك - اذن فهم من جواب الحكومة على السؤال الاول انه وان عنوان ماشرت اليه بنظام كان عبارة عن تعليمات ولم يوجد فيه اي حكم من الاحكام النظامية . بيد اننا لو تصفحنا تلك التعليمات كما تريد الحكومة ان تسميها لوجدناها اشد من نظام بل انفس من قانون حيث جعل ناظر المالية هو المسئول عن اعمال المالية وجدد مسؤولية الحاسبة وجعل المسئول عن تنظيم الموازنة هو ناظر المالية ورئيس الحكومة .

شمس الدين بك - مع كل هذا يقال عنه تعليمات .

نظمي بك - (مداوماً) ومع ان المسئولية في الدرجة الاولى تدور على فخامة الرئيس آنئذ الذي احال تلك التعليمات للعمل بمقتضاها الا انه بعد ان وضع القانون الاساسي وقضى بأن لا يصرف من واخذ بلا قانون كان على الحكومة ان تفكر بوضع ذلك النظام وان تضع ما يتلائم مع احكام القانون الاساسي ولكن الحقيقة « وهي الحقيقة المرة » ان الحكومة آنئذ ارغمت على العمل بذلك النظام وكان من العدل ان تراخى الدائرة التي ارغمت الحكومة على استعمال ذلك النظام على الاقل حينما اعطي للبلاد حقها واعترف لها باستقلالها .

ولكن ماذا فعلت والحكومة تقول حتى اليوم بأن فخامة رئيس الوزراء هو وزير المالية مع اننا اذا رجعنا الى الكتاب المجل الذي نشره في الجريدة الرسمية حضرة مستشار المالية نجد ان لا اثر لذلك بل ان المالية تدار مباشرة من قبل حضرة المستشار ولا يمكن ان تلي على الحكومة اية تبعه في هذا الشأن، اللهم الا عدم التفكير في تلافي هذه الحالة وتطبيق نصوص المعاهدة بمخالفاتها . ان ذلك الكتاب الذي نشره لم يصب عن ذاكرة احد من الزعماء ، واقل ما فيه انه يبرهن على الاستيلاء والميمنة على امور المالية وعلى ان المالية شيء والحكومة شيء آخر .

هذا عدا عما فيه من التعرّيع الذي لا يتلائم مع شرف الحكومة بوجه من الوجوه .
وما يؤسف ان الحكومة على الاقل لم تجب على ذلك الكتاب ولم توقف حضرة المستشار
عند حده وكأنها في سكوتها قد اقرت مبدأ الاستيلاء على ادارة شئون المالية تلك الشئون التي هي
بمقتضى المعاهدة عبارة عن اشراف .

نجيب بك ابو شعر - واستشاره ا

نظمي بك - (مداوماً) واستشارة ليس الاء وليس من دليل على ذلك الاجاب الحكومة
الصرح الان من انها عبارة عن اشراف فقط فان كان الامر كذلك وهي في الحقيقة عبارة عن
اشراف فلم على الاقل لم يذهب نخامة وزير المالية ولو ذققة واحدة في كل اسبوع وان يقع على
ورقة من الاوراق العائدة للمالية ؟ وكيف يستطيع فضلمته ان يذهب كناظر للمالية وان يتولى
شؤونها ويوقع على اوراقها وحضرة المستشار في كتابه الآنف الذكر والذي لم يشأ حضرته الا
ان يعلنه للملاء ان يمتنع الحكومة في تشويق الشعب على عدم دفع الضرائب فاذا ما هي الطريقة
التي يمكن ان تلتفي الامر للماس مباشرة في السيادة القومية .

طبعاً قد سبق وبحسنا ان تلتفي هذه النقاط لا يمكن الا بتعديل وضع الحكومة بشكل يتلائم
مع السيادة القومية . والي لاكتفي بما قلته تاركاً اكمل البحث للزملاء الكرام .

نجيب بك الشريدي - نقول الحكومة في جوابها انها وجدت ان النظام المالي بلغ بكتاب
من رئيس الحكومة الى ناظر المالية للعمل بوجبه منذ شهر تشرين اول سنة ١٩٢٤ ومر على ذلك
البلاغ نيف وست سنين ولم تر بادرة يفهم منها ان الحكومة لها دخل في وضع هذا النظام الذي
قالت عنه تعليقات والذي يفهم ان الحكومة لم تضع هذا النظام واعتقد انها لم تقرأ عندما ارسلته
الى وزير المالية يبلغها للعمل بوجبه مع ان المادة (٥) من المعاهدة لا تقيد الاستيلاء بل
نفيد المشورة . اما اذا كانت الحكومة تفهم من المشورة الاستيلاء وتفسر المشورة على هذه
الصورة لاندري .

فالنظام كما لا يخفى يضمنه المجلس التنفيذي ويرفع للاعتاب السنية للتصديق عليه وقد
اعترفت الحكومة بان المجلس التنفيذي لم يضع هذا النظام ولم يرفع للاعتاب السنية للتصديق
فكأنها اعترفت انها تبلغ وزير المالية لزوم تطبيق هذا النظام دون ان تعلم ان هذا هو نظام ام تطليات .
وا كبر دليل انها لم تقرأ البتة لانها في بلاغها سبته (نظام) وفي تصريحها في هذا المجلس سبته (تطليات)

فلما اشبه هذا التبليل الا بتقرير ذلك الحاكم الاداري عن الوقائع الاسبوعية في مقاطعتيه
حيث قال «وقم في هذا الاسبوع مايتان سرقة وعشرون مقتولا ، وخمسة وعشرون مجروحاً ،
وختم الكتاب بان الامن مستتب سيدي»

فباسبوع واحد يقع مايتان سرقة وعشرون مقتولا وخمسة وعشرون جريحاً ثم يدي ان الامن
مستتب . اذا كان الغير يتصرف بالحكومة على هذا الشكل الذي نراه والذي انتهى العنى كي لا يراه
بعد كل ذلك تدعي الحكومة انها حكومة بالمعنى الصحيح .

نقول الحكومة في جوابها للمجلس ان فخامة رئيس الوزراء هو وزير المالية وبطبيعة الحال
له حق الاشراف على اعمال المالية . ونخامة رئيس الوزراء نفسه صرح عن هذا المنبر بأنه راجع
وزارة المستعمرات طالباً رأياً في اعفاء البقايا .

فأين هذا الحق من هذه المراجعة بعد ابداء هذه الملاحظات ؟ الفت نظر الحكومة الى وجوب
المحافظة على حقوق الامة وعلى الامانة وعدم التفريط في الامور لاجل كرسي ووظائف موقفة .
فيجب ان يقف كل عند حده ولا يطلب من الحكومة ان تتجاوز حدودها . كلا بل اطلب اليها
ان لاتدع الغير يتجاوز الحدود وهي تسكت مقابل كرسي . هذا كل ما اطلبه .

شمس الدين بك - اجاد الزميلان نظمي بك ونجيب بك في الموضوع والتقد ولم يتركوا لي شيئاً
سوى انني اود ان اجيب الزميل نظمي بك على سؤاله الذي القاه وهو كيفية تلافي هذا الخلل
للعيب بالسيادة القومية .

نحن ذكرنا غير مرة ان وضع الحكومة شاذ هو وضع لا يتلائم مع السيادة القومية وقررنا
لزوم رفع مضبطة للاعتاب السنية ولم نرفعها حتى الآن .

فاذا كانت الحكومة اعني بذلك رجال الحكومة الموجودين بيننا يشاركوننا بهذا الطلب
اعني تغيير وضع الحكومة وبهذا الاشتراك تحصل نتيجة مفيدة لنا ولهم ويخدمون بهذه الطريقة
بلادهم لان البلاد مشتركة بيننا وبينهم وعلى فرض ان الحكومة اقبلت بالنظر لاشتراكها معنا
بعواطفها القومية والوطنية فالحكومة التي ستعقبها تشترك معنا بهذه الحسيات ، واتفاق الحكومة
واعضاء المجلس يومدي الى نتيجة حسنة ومحقة في سبيل الوصول الى غايتنا المنشودة .

ومن الضروري ان يعرف الزميل ابراهيم بك هاشم انه سيأتي يوم وزارته نذار من قبل
القائم بادارة الرسائل والمدير الحقيقي لما الآن هو يعرف اكثر مني فاذا اشتراك معنا بحسباتنا
القومية سوف لا يكون من الخاسرين انشاء الله .

نجيب بك ابو شعر - لا اطليل الموضوع لان ما فكرت به سبقي اليه الزملاء المحترمون ولذلك سوف لا ادخل في التفاصيل بل ابحث في الوسيلة الناجمة للتخلص من هذا الوضع الشاذ الذي طالما تذرنا منه .

لقد تبين لي بأن الموجب لسوء ال العضو نظمي بك هو كتاب ورد لرئاسة الحكومة من مستشار المالية يقول حضرته بأنه يتضمن تقريراً معيناً فمع انني لم اطلع على هذا الكتاب ولا ادري اين نشر فاجبه سوء ال العضو المحترم اين اطلع من هذا الكتاب ؟

محمد بك الانسي - في الجريدة الرسمية .
نجيب بك ابو شعر - (مداوماً) اذن فالككتاب قد نشر في الجريدة الرسمية ونشر الكتاب هو للمستشار المالي فالبحت يجب ان ينحصر فيما اذا كان للمستشار المالي الصلاحية بارسال مثل هذا الكتاب ام لا ؟

فانا اقول بان المستشارين الموجودين لدينا كثيراً ما يخرجون عن حدود وظائفهم ولكني اعذرهم كل المذرة . اعذرهم لا انتصاراً اليهم بل اعذرهم عدلاً الحكومة ووضعها الشاذ الحاضر واني اذكر الآن حادثة قرأتها عن الرجوع - زغلول باشا - اذ كان وزيراً للمعارف فاثاء المستشار ودفع اليه بتعليمات لا تنطبق على ما للبلاد المصرية من كرامة قومية فاجابه (الرجوع زغلول باشا) ان هذا الامر خارج عن صلاحيتك فاذهب الى غرفتك وانتظر اي استشارة اطلبها منك لا اوامر تصدرها الى .

سعيد بك الفتحي - هنا عندنا كل الناس زغليل
نجيب بك - (مداوماً) ولكن النقطة الهامة وعقدة العقد وهي هل يوجد عندنا زغلول واحد كزغلول مصر يوقف المستشارين عند حدهم فيحفظ ما للبلاد من كرامة وحرية .

وارجع الى ما قاله حضرة الزميل شمس الدين بك من ان لا سبيل لتغيير هذه الحالة الا بتعديل الوضع الحكومي الحاضر فليجس الحكومة مسوالة وتشكل من الرجال الأكفاء وعندئذ لتطلب اليهم الامة عملاً مفيداً وجرأة كافية في وظائفهم ولذلك فاني ارى البحت في هذا الموضوع مقرون بالاقتراح الذي قدّمه ثلثا اعضاء المجلس المحترمين طلباً لتعديل الدستور . فلنصر على هذا الاقتراح ولنضعه بشكل يتلاءم مع السيادة القومية وحققنا في الاستقلال والحرية وعندئذ كل هذه التذمرات تزول انشاء الله .

محمد بك الانسي - اولاً اشكر الحكومة على ما ابدته من الجسارة والجرأة في نصرتها على سؤال الزميل نظمي بك وتسجيلها في هذا المجلس بأن المراقبة المالية ليست بأدارة مباشرة / ثانياً الحقيقة التي لا منكر منها كما قال الزميل شمس الدين بك هي في وضع الحكومة الشاذ فأنترح تأجيل البت في امر النظام المالي الى ان يرى المجلس العالي رأيه في تعديل القانون الاساسي .

توفيق بك - يفهم من كل ما نفضل به الاعضاء المحترمون ان هذا السؤال والابواب يرغب في ان يتخذ وسيلة جديدة للبحث عن الوضع الحكومي الحاضر وهذا ما لا اود الترضيه لان من حق المجلس العالي ان يبحث في كل ما يشاء وان يتوصل الى غايته بكل الطرق للممتنة لكن ما اود البحث فيه هو اشياء نفضل بها كل من الزملاء الذين يبحثوا في الموضوع ووجدت ان السكوت عليها بدون اعطاء ايضاحات واذية مطمئة يكون نقصاً من الحكومة التي اخذت على عاتقها ان اجيب عنها .

اولاً نفضل حضرة الاستاذ نظمي بك عبد الهادي وقال ان الصريفات يجب ان تفجر بـ بشكل مطابق لاحكام القانون الاساسي وان النظام المالي الذي ينص على اجراء بعض الصريفات بأوامر مالية يخالف في ذلك حكم القانون الاساسي فهذا انتقاد محقق لكنني اود ان اطمئن حضرة الزميل المحترم بأن الحكومة لم تدع اي مجال لاتباع النظام المالي بشكل يعرقل احكام القانون الاساسي واذ كرر على سبيل المثال حادثتين معينتين جرتا في الايام الماضية وفي هذا الشهر .

لقد طلب بعض رؤساء الدوائر اصدار اوامر مالية خاصة لاجل القيام بصريفات لم ترد في ميزانية السنة السابقة المعمول بها في الوقت الحاضر ولا هي واردة في قانون خاص ، وعندما ارادت الحكومة ان تقرر هذه الصريفات لم تمنح الى الاستفادة من حكم النظام المالي ، بل اصدرت قانوناً خاصاً مؤقتاً عرضته على مجلسكم العالي كما نذكر .

والحادثة الثانية هي ان بعض الرؤساء وأولاً في هذا الشهر ان بصرفوا نفقات كثيرة جداً لأمور غير واردة في الميزانية وكان فخامة الرئيس في القدس على ما ظن وكأني يترب علي ان اوقع على الامر المالية الخاصة المتضمنة اجازة تلك الصريفات فوقعت ولكني بعد التوقيع وقبل ان ترفع هذه الاوامر عن المتضمنة التبتت الي كثيرة ماورد فيها وانه لا يعقل ان تكون هذه المبالغ موجودة في الميزانية وان لا اتبعها . فنزقت الاوامر وذهبت لدولة المتمدن البر يطاني الذي له حق ابداء الرأي في الامور المتعلقة بالميزانية وبحثت له عن القانون الاساسي وان بعض احكام النظام المالي او التعليمات المالية اصحبت ملغاة لاجل احكامها تجاه القيود التي وضعها الدستور ونهجه الى ضرورة اصدار قوانين خاصة شمال على المجلس العالي طالما هو يعتقد وذكرت له ان الحكومة لا يسعها ان تصرف بارة

الفرد بدون قانون مصدق من المجلس العالي او قانون موقت اذا لم يكن المجلس منعقدًا ودولة المعتمد البريطاني الذي بالطبع يقنع بالحق ويحيل اليه قبل هذا التكليف والمعاملة جارية، وستعرض مع بعض مشاريع قانونية مستعجلة.

فهل بعد هذا يقال بأن الصريفات لا تجري ضمن احكام القانون الاساسي ومالنا والنظام المالي طالما لا تطبق احكامه الا اذا اتفقت مع احكام الدستور.

ثم تطرق حضرة الزميل نظمي بك الى ضرورة تعديل النظام المالي بشكل يتفق مع احكام القانون الاساسي وقد علمت بهذه المناسبة ان المستشار المالي قائم بوضع صيغة لنظام مالي جديدي واتني اصرح للمجلس العالي باسم زملائي اعضاء المجلس التنفيذي بأن هذا النظام اذا اتى البناء سننظر فيه فان كانت احكامه عبارة عن تعليمات بسيطة رفعا منه كل ما يمكن ان يمس احكام اي قانون او نظام متبع وقلنا لآلية خذي هذه التعليمات واعلمي بموجبها واذا وجدنا انه يتضمن احكاماً نظامية اتخذنا الطرق التبعة لافرادها ورفضها لصاحب السمو الملكي للمعظم وارت وجدنا انها تتضمن ولو حكماً واحداً يجب ان يقر بقانون لما قبلنا شيئاً منها قبل ان تعرض على مجلسكم العالي وقره هذا ما اود ان اجيب به الزميل صاحب السؤال.

اما الاستاذ الزميل نجيب بك الشريدي فقد اراد ان يلومنا على شيء جرى في سنة ١٩٢٤ وقد استغرب كيف يسمى هذا الشيء المسؤول عنه نظاماً وهي تعليمات فأود ان اوجه نظر حضرة الى ان المقامات التي بلغت هذا الشيء فلتسميه ماشاءت اما انا فلا اعتبره الا تعليمات ولا اتعرف عليه بغير هذا الشكل.

شمس الدين بك - ان الانسي بك يشكر الحكومة لان جوابها كان صريحاً ولكن لماذا لم يؤخذها على قولها عن النظام تعليمات مع انه ليس بتعليمات ؟

محمد بك الانسي - ان الزميل توفيق بك يقول انه يعتبر هذا النظام كتعليمات.

توفيق بك - نعم بالنسبة لحوياته.

محمد بك الانسي - واتني شكرت الحكومة على جراتها في تصريحها للمعلوم بان المراقبة المالية ليست بادارة مباشرة.

وليس من الصواب ان اشكرها لاعتبارها النظامات المالية تعليمات - لانه لا يخفى على حضراتكم ان الانظمة انما هي حق من حقوق رئيس الدولة يضعها تبياناً لمقصد واضح القانون لتلايكون في القانون مجال للريب والذك.

لهذا كان رئيس الدائرة المسئول بنظم النظام اللازم بالاشراك مع رئيس الوزراء ثم يعرضه على رئيس الدولة ليأمر بتقييده.

اما التعليمات فإفأنه يضعها رئيس الدائرة المسئول متضمنة رأيه والمقصد الذي يتوخاه بلوغ الغاية المنشودة. فأذا اعتبرنا النظامات المالية الحاضرة عبارة عن تعليمات اصدرها وزير المالية. كما يقول توفيق بك فهل من المنطق والوجهات الحقوقية ان يكون اعطاء حق وضع مشروع الموازنة العامة لرئيس الوزراء ووزير المالية بمجرد تعليمات يصدرها وزير المالية ؟ لا كلا وكذلك تعلمون ان النظامات المالية نصت على ان الامر بالصرف هو وزير المالية وانه مسئول عن جميع التصرفات في نظارة المالية. فهل من الصواب اومن الوجهات الحقوقية ان تكون مسئولية وزير المالية الفردية معنية بتعليمات يصدرها وزير المالية نفسه لا كلا.

لهذا كان امر النظامات المالية عندنا مخالفاً لما هو متبع عند جميع الحكومات الدستورية وغير الدستورية مما حدا بي الى عدم الشكر.

توفيق بك - لم يكن القانون الاساسي موجوداً حينذاك.

نجيب بك الشريدي - حتى هذه الساعة التي قام بها عطوفة توفيق بك ابو الهدى مصرحاً في هذا المجلس بأن الحكومة الحاضرة ستقف موقف الابطال والتضحية

توفيق بك - ان القضية لا تحتاج الى البطولة.

نجيب بك الشريدي - في سبيل الكرامة فأني اشكر لتوفيق بك هذه التصريحات ولكن تصريحات توفيق بك باسم المجلس التنفيذي ولم يبقه اعضاء المجلس المشار اليه يست شفه على هذه التصريحات مما دل على ان الشكوت هو اقرار وانهم سيفقون موقف الشجاع بعد الان في النضال عن حقوق وكرامة الامة ومع ذلك ارجو من حضرات الزملاء وفي مقدمتهم علاء الدين بك ان يتفضلوا بالموافقة على تصريحات توفيق بك التي ذكرها او بالتوصل منها.

علاء الدين بك - كلنا موافقون لانه تكلم باسم الحكومة.

نظمي بك - نحن لا نطلب من الحكومة ان تقف موقف الشجاع الباسل ولكن نطلب اليها ان تقف موقف صاحب الحق في طلب حقه والحق الذي اشير اليه هو معقول واعترف لنا به في تلك المعاهدة المعلومة وان استوضحنا او سألنا من الحكومة عن امر نعرفه حق المعرفة انما نريد ان نذكرها في الحقوق والواجبات المترتبة عليها وبأن لا تدع لاي فاضب ان يثبت في الحقوق المعترف بها لهذه الامة وطالما صرح عطوفة السكرتير العام بأن الحكومة سوف لا تساهل بعد الان في اي